

وما له الخبر السابق وفرعه الحر الصغير والمجنون
 عن النبي ويحكم باسك مه بتعاليه والتقيد بالحر
 مع ذكر المجنون من زيادتي وخرج بالحر المذكور ضد
 فك بعضه اسك م ابيه من السبي **ان زوجته** فك
 يعضها من السبي بخك ف عتيقه ان الوله الزم
 من النكاح ان لا يقبل الرفع بخك ف النكاح **فان**
رقن باسببت ولو بعد الدخول **انقطع نكاحه**
 حال ان متناع امساك الة الكافرة للنكاح كما
 يستنع ابتدا نكاحها وفي تغيرك عمل باسرفت تسع
 فانما تزق بنفسى السبي كما مر **سبي زوجته حرة** **او تزوج**
حوررق بسببه او بارقاه فانه ينقطع به
 النكاح لحدوث الرق وبذلك علم ان نكاحها
 ينقطع ضمنا لو سبها وكانا حريين وفيما لو كان احدهما
 حرا والخر رقبة وارق الزوج بما مر سوا اسبام
 احدهما وكان السبي حرا وان اوصهم كل م ال عمل
 خك فم وانك ينقطع فيها لو كانا رقيقين سوا
 اسبام احدهما اذ لم يحدث رق وانما اشتغل
 الملك من شخص الى اخر وذلك لا ينقطع النكاح
 كالبيع والهبة والتقيد بالرق الحاصل بارقاق
 الزوج الكامل من زيادتي **ولو يرق عتيق مسلم**
 كما في عتيق من اسلم وبغيره يبرق اوي مسلم

اقتضاه

اقتضاه علي الرقاق واذ اذني الحزبي وعليه دين
لغير حزين كسلم وذي لم يسقط
 اذ لم يوجد ما يقتضي اسقاطه **فيقتضي من ما**
له ان غنم بعد رقة وان زال ملكه عنه بالرق
 قياسا للرق على البوق فان غنم قبل رقه ومعه
 لم يقتضى منه فان لم يكن له مال اوله يقتضى منه
 بقي في ذمته ان يعتق فيطالب به وخرج
 بزيادتي لغير حزبي الحزبي كذيت حزبي على مثله
 ورق من عليه الدين بدل او رب الدين فيسقط
 ولو رقب رب الدين وهو علي غير حزبي لم يسقط
ولو كان حزبي علي مثله دين معاوضة كبيع
وفرض بعم احدهما باسك م او امان مع
 ان حزا و دونه **لم يسقط** ان لزامه بمعه
 وخرج بالمعاوضة دين ان تلك في ونحوه كاي
 الفصب فيسقط لعدم التزامه وان سبب
 الدين ليس عقدا يستدام وان يتقيد بعضه
 المتلف وتقييد الروضة كاعلها به لبيان
 محل الحكم ف وتما حزبي مع مثله اذا عم احدهما
 الحزبي مع المعصوم اذا عم الحزبي في حكمي
 المعاوضة وان تلك في وتغيري بما ذكر
 اوي من قوله ولو اقرض حزبي من حزبي الاخره

Copyrighted by King Fahd University